منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

مارس 2020

كوفيد-19 والخطر على سلاسل الإمدادات الغذائية: كيف يمكن الاستجابة؟

ما الذي نعرفه

لقد أغلقت البلدان اقتصاداتها بهدف إبطاء انتشار فيروس كورونا. وما زالت البضائع مكدّسة على الرفوف في المتاجر الكبرى في الوقت الراهن إنما في حال طالت الأزمة الناشئة عن هذه الجائحة، سرعان ما قد تضع ضغوطًا على سلاسل الإمدادات الغذائية وعلى شبكة مركّبة من التفاعلات التي تطال المزارعين، والمدخلات الزراعية، ومعامل التجهيز، وعمليات الشحن، والبائعين بالتجزئة وغيرهم. ويفيد قطاع الشحن أصلاً عن تباطؤ في الحركة بسبب إغلاق المرافئ، كما أن العوائق اللوجستية قد تعطّل سلاسل الإمداد في الأسابيع المقبلة.

وبهدف الحؤول دون حصول نقص في الأغذية، من الضروري بمكان أن تحرص البلدان على استمرار عمل سلاسل الإمدادات الغذائية. وخلافًا لأزمة الغذاء العالمية في الفترة 2007-2008، لا تطرح ندرة الأغذية مشكلةً في الوقت الحاضر. فالإمداد بالسلع الغذائية الأساسية يجري بشكل جيد، وينبغي نقل المحاصيل إلى حيث تبرز الحاجة الأمسّ إليها. وبالتالي، من غير الضروري فرض قيود على التجارة لا سيما وأنها قد تضرّ بالمنتجين والمستهلكين، حتى أنها قد تثير هلعًا في الأسواق. أمّا بالنسبة إلى السلع العالية القيمة التي يتطلب إنتاجها عمّالاً (عوضًا عن الآلات)، فيتعيّن على البلدان إحقاق توازنٍ بين ضرورة السهر على مواصلة الإنتاج والحاجة إلى حماية العمّال.

وفيما تكافح البلدان جائحة فيروس كورونا، عليها أن تبذل أيضًا كل الجهود اللازمة لمواصلة العمل بسلاسل الإمدادات الغذائية.

ما الذي يجب القيام به

أولاً، تشكل الصحة أولوية قصوى. ويتعين على البلدان زيادة الاختبارات قدر الإمكان ووضع إجراءات العزل الرامية إلى إبطاء انتشار الفيروس. ثانيًا، يجب أن تستجيب البلدان إلى احتياجات الأشخاص الأكثر ضعفًا فيما أن الإجراءات المتخذة لاحتواء الجائحة تشلّ الاقتصاد. وثالثًا، ينبغي للبلدان ضمان تدفق الإمدادات الغذائية من خلال منح الأولوية لصحة العاملين في القطاع ومخرجاتهم. وترد في ما يلي توصيات محدّدة في هذا الصدد.

توسيع نطاق برامج المساعدة الغذائية الطارئة وبرامج الحماية الاجتماعية وتحسينها

توفر هذه الإجراءات عازلاً لمساعدة الفئات الأكثر ضعفًا على الالتزام بقواعد ملازمة المنزل، نظرًا إلى أنهم يحتاجون إلى دخل يومي للاستمرار. وفي ظل عمليات التسريح الكبيرة، تكافح العائلات لتوفير الأغذية. وقد اتخذ أكثر من 160 بلدًا تدابير لإقفال المدارس على نطاق البلد، الأمر الذي أثّر على أكثر من 87 في المائة من التلامذة في العالم. وهذا يعني إلغاء الوجبات المدرسية التي غالباً ما تشكل مصدر التغذية الوحيد للأطفال في الأسر المعرّضة للمخاطر. كما أن مورّدي الوجبات المدرسية ومتعهدي تقديم الطعام خسروا دخلهم.

وينبغي توفير المساعدة الطارئة بأسرع ما يمكن لاحتواء انتشار الفيروس وحماية سبل العيش خلال مرحلة النهوض لاحقًا. كذلك، يجب حشد بنوك الأغذية والمجموعات الأهلية التي تدعمها الحكومات والمؤسسات الخيرية الخاصة من أجل توفير الأغذية أو توصيلها فيما تبقى العائلات في المنازل. ويمكن استخدام آلية التوصيل لتقديم مساعدات عينية أخرى، مثل عدّة وسائل الحماية، للمسنيّن أو الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة. وفي الأجل الطويل، يجب أن تواصل البلدان تحسين استعداداتها لحالات التفشي الطارئة على طول سلاسل الإمدادات الغذائية من أجل التصدّي للتهديد المباشر الذي يطرحه أي مرض معدٍ وللخسائر غير المباشرة التي تتكبدها الصحة بفعل التغذية السيئة.

أمّا بالنسبة إلى الأسر المعيشية الضعيفة، فإن التحويلات النقدية لمرة واحدة أو لعدة مرات في وقت مبكر قادرة على التخفيف من الآثار الكاملة للأزمة عند وقوعها. وبإمكان هذه التحويلات النقدية أن تساعد العائلات في مواجهة الصعاب إلى حين تحسّن الظروف، وبخاصة في ظلّ الاختلالات التي قد تشهدها الخدمات الاجتماعية. كما أن نظم الدفع بالهواتف الجوّالة مثالية لضمان التوصيل السريع والتقليل إلى الحدّ الأدنى من الاتصال البشري من خلال التبادلات النقدية. وتحتاج العائلات الضعيفة أيضًا إلى فترة سماح على دفع الضرائب والرهونات. ويجب توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية بحيث تشمل الأشخاص الذين لم يكونوا يحظون بتغطية في السابق وباتوا معرضين لهشاشة كبيرة اليوم، بما في ذلك المسنّين. وتشكل الاستحقاقات المكمّلة للتعويض عن خسارة الدخل مثلاً جيدًا. كما يجب إزالة أي شروط متصلة بتوفير المساعدة لفترة مؤقتة.

وحتى 20 مارس/آذار 2020، كان إجمالي 45 بلداً قد اعتمد برامج شبكات الأمان أو وسّع نطاقها استجابةً للجائحة. على سبيل المثال:

- تساعد إيطاليا العمّال المسرّحين، إذ تقوم بتجميد دفع رهوناتهم الشخصية والتجارية، وإلغاء الديون كجزء من رزمة الإغاثة بقيمة 25 مليار يورو المسمّاة "إيطاليا تتعافى". ويتضمن البرنامج تقديم مبلغ 600 يورو يُدفع مرة واحدة للأسر التي تضمّ أطفالاً دون الـ12 من العمر.
- تقدم الولايات المتحدة الأمريكية خطة تحفيز اقتصادي بقيمة ترليوني (2) دولار أمريكي. وهو يتضمن مبلغ 1 200 دولار أمريكي يُدفع مرة واحدة لمعظم البالغين، ومبلغًا إضافيًا بقيمة 500 دولار أمريكي لكل طفل، فضلاً عن توسيع نطاق التغطية للعاطلين عن العمل. وتتبع هذه الرزمة برنامجًا للمعونة بقيمة 100 مليار دولار أمريكي شمل إجازةً مدفوعة للعمّال في حالات الطوارئ.
- تساعد فرنسا الأهل على البقاء في المنزل بحيث يعتنون بأولادهم، وتقدّم إجازة مرضية للأشخاص الموجودين في الحجر الذاتي.

- وتقدّم كلٌ من الصين وهونغ كونغ- منطقة إدارية خاصة وسنغافورة مدفوعاتٍ نقدية شاملة ولمرة واحدة لجميع المواطنين.
- وتوفّر البرتغال مبلغًا يصل إلى 097 1 يورو لفترة تصل إلى 12 شهرًا للعاملين لحسابهم الخاص.
- وسرّعت الصين مدفوعات التأمين على البطالة وقامت بتوسيع نطاق برامج المساعدة الاجتماعية بحيث تغطي العائلات التي تواجه الفقر، في حين علّقت اشتراكات الضمان الاجتماعي التي تدفعها مؤسسات الأعمال التجارية.
- وقد أنشأ بيرو سندات لحماية 3 ملايين عائلة ضعيفة وهو يقدّم أيضًا مدفوعات التقاعد للمواطنين المسنّين، بالاستناد إلى برامج قائمة مثل برنامج بعنوان "التقاعد 65" (Pensión 65). كما يوفّر للعائلات الضعيفة استحقاقات مكمّلة إضافةً إلى تحويلات نقدية وطنية.

توفير الدعم للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة لتعزيز إنتاجيتهم وتسويق الأغذية التي ينتجونها، عن طريق قنوات التجارة الإلكترونية أيضًا

إن القيود المفروضة على الحركة تحول دون وصول المزارعين إلى الأسواق لشراء المدخلات وبيع المنتجات. فالمنتوجات الطازجة تتكدّس في المزارع، بما يفضي إلى فاقد في الأغذية. وهذا يسبّب نقصًا في العمل خاصة وأن العمّال الموسميين المهاجرين غير قادرين على السفر. فقد عطّل تفشي فيروس إيبولا عام 2014 سلاسل الأسواق الزراعية في أفريقيا الغربية للسبب ذاته، بما أفضى إلى نقص في الأغذية وزيادة في الأسعار. وأفريقيا معرّضة للضعف بصورة خاصة في الوقت الراهن في ظلّ هجمات الجراد الصحراوي التي تهدّد أصلاً الإمدادات الغذائية في القارة. وفي الصين، تسبّبت الصعوبات اللوجستية وأزمات العمل بخسائر في قطاع الخضار الطازجة، وبحصول محدود على الأعلاف الحيوانية وبتدني قدرة المسالخ.

يتعيّن على البلدان تنفيذ الإجراءات الأساسية التالية. أولاً، يجب أن تقرّب مراكز التجميع من المنتجين على نطاق صغير للحدّ من الحاجة إلى التنقّل. وينبغي أن تتمتع مراكز التجميع بقدرات عالية. كذلك، بإمكان بنوك الأغذية أن تؤدي دورًا هامًا نظرًا إلى ما تتمتع به من معرفة، فضلاً عن آليات التنسيق الأفقية والعمودية مع جمعيات المزارعين التي تعمل في مجال ترتيبات الزراعة التعاقدية. ثانيًا، يتعين على البلدان أن تقيم مستودعًا، عند الإمكان، لنظم الإيصال لصالح المزارعين بحيث يستخدمون الإيصالات للحصول على مدفوعاتهم. ثالثًا، يجب أن تعجّل البلدان تنمية التجارة الإلكترونية للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة.[1] رابعًا، يجب أن يحصل المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة على التمويل بحيث يتمكنون من مواصلة الإنتاج.

ويعتمد عدد من البلدان رزمًا تحفيزية تفتقر إلى حوافز واضحة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. ويحتاج المزارعون إلى إعانات نقدية وبرامج شبكات الأمان التي يمكنها أن تعزّز إنتاجيتهم. كذلك، يتعيّن على المصارف التنازل عن الرسوم على قروض المزارعين وإطالة المهل الزمنية للدفع. وبإمكان ضخ رأس المال في القطاع الزراعي أن يساعد

[1] إن مجموعة علي بابا، وJD.com وMeituan-Dianping وشركات أخرى حوّلت سلوك المستهلكين في التبضّع في الصين، من خلال تحويل التبضع الإلكتروني في أغلب الأحيان إلى "تطبيق فائق". وحتى 2019، كان تغلغل التجارة الإلكترونية في الصين قد وصل إلى نسبة 36.6 في المائة من مبيعات التجزئة حيث أن 71 في المائة من المستهلكين الصينيين يقومون بعمليات إلكترونية، بخاصة من خلال تطبيقات الهواتف الذكية. وتمثل هذه التطبيقات 80 في المائة من عمليات التجارة الإلكترونية.

مؤسسات الأعمال الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم على مواصلة عملياتها. كما أن تحسين التخزين يمكنه أن يساعد في الحدّ من الفاقد في المحاصيل ما بعد الحصاد على طول سلسلة الإمداد. وينبغي إزالة أي قيود مفروضة على التجارة المحلية، بما في ذلك العوائق البيروقراطية، من أجل ربط المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق.

وينبغي للحكومات أن تلبي الاحتياجات الأساسية من الطاقة لدى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر الريفية. وبالنسبة إلى العديد من الأطفال في المناطق الريفية أيضًا، إن إغلاق المدارس يعني أنهم لن يحصلوا على نمط غذائي صحي. أمّا بالنسبة إلى المنتجين، فهذا يعني خسارة الدخل في حين يجب أن تبحث الحكومات المحلية في إيجاد بديل للوجبات المدرسية، مثل توصيل الوجبات إلى المنازل بحيث يواصل المنتجون عملهم ويبقى الأطفال يحصلون على التغذية. وخلال فترة الطوارئ، يمكن أن تشتري الحكومات المنتجات الزراعية من أصحاب الحيازات الصغيرة لإقامة احتياطات استراتيجية طارئة، وبخاصة من السلع غير سريعة التلف من أجل تعزيز الإمدادات الغذائية. ويمكن استخدام هذه الاحتياطات لتنفيذ برامج شبكة الأمان والوجبات المدرسية حتى عندما تكون المدارس مقفلة.

كذلك، يجب أن تتخذ البلدان الإجراءات اللازمة لضمان سلامة العاملين في المزرعة. ويمكن للمهنيين في الرعاية الصحية في الموقع أن يحرصوا على ألاّ يتعرض العاملون للمرض. وعند الإمكان، ينبغي أن يخضع العمال لاختبار فيروس الكورونا. أمّا الاختبارات المنزلية لفيروس كورونا، حين تصبح متاحةً، فقد تسهّل الأمور. ويتعين على الحكومات أن تعجّل بإصدار تأشيرات الدخول للعمّال المهاجرين من أجل الحؤول دون وقوع أزمات العمل في المزارع والمعامل، حتى وإن بدا هذا الأمر غير بديهي. ويجب أن يلغي كلّ من المزارعين والمستودعات الزيارات، في حين يجب أن تخفّض المتاجر ساعات العمل، وتعمد إلى التناوب بين الموظفين وإلى مضاعفة خدمات التوصيل التي تقدمها. وينبغي أيضًا إعادة هندسة المستودعات ومعامل التجهيز بما يتيح للعمال ممارسة التباعد الاجتماعي. كذلك، ينبغي للمهنيين الصحيين قياس حرارة الموظفين والتأكد من أنهم يرتدون الأقنعة والقفازات وغيرها من معدات الوقاية.

وبإمكان البلدان الأكثر فقراً أن تسعى للحصول على تمويل دولي لدعم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وتوجد آليات تمويل، مثل البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي الذي تمّ إنشاؤه غداة أزمة الغذاء في الفترة 2007-2008 لهذا الغرض.

وتجدر الإشارة إلى الإجراءات التي اتخذتها الصين وإيطاليا لحماية المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وإنتاجيتهم الزراعية.

الصين

- خلال مرحلة الإغلاق التام، اعتمدت الصين سياسات "سلّة الخضار" للتخفيف من وطأة الفيروس على أصحاب الحيازات الصغيرة وإبقاء النقص في الأغذية عند الحدّ الأدنى. وفي أواخر الثمانينات، قام المشروع بزيادة وصول المناطق الحضرية إلى المنتجات الطازجة من خلال توسيع نطاق مزارع الخضار في الضواحي وفي الاحتياطات القائمة. وفي إطار هذا البرنامج، عمل المزارعون والتجار معًا في تسع مقاطعات لتوريد الحبوب، والزيت، واللحوم، والخضار، والحليب، والبيض والمنتجات المائية لولاية هوباي، وهي بؤرة تفشي الفيروس.
- وقد قامت بعض الحكومات المحلية بتوحيد عمليات الشراء، وبتركيز مسالخ الحيوانات والتخزين ضمن سلسلة التبريد في التعاونيات القطرية وبدعم تكاليف التخزين دعمًا كاملاً.

- تيسّر منصات التجارة الإلكترونية التداول بالمنتجات المتراكمة للمساعدة في تعزيز المبيعات. على سبيل المثال، أنشأت شركة التجارة الإلكترونية علي بابا صندوقًا خاصًا لمساعدة المزارعين في إيجاد أسواقٍ للمنتجات الزراعية التي لم يتم بيعها، وهي تقوم ببناء "قناة خضراء" مخصصة للمنتجات الزراعية الطازجة.
- وقامت الحكومة المركزية في بيجين بتوزيع 20 مليون دولار أمريكي على شكل إعانات لشراء الآلات والأدوات من أجل إعادة تنشيط الزراعة. وهي تمنح قروضًا بمعدل فائدة منخفض وتخفيضات على الإيجارات من أجل تطوير التكنولوجيات الزراعية المتقدمة، مثل الطائرات الزراعية من دون طيار والآليات المسيرة من بُعد لتقليص الاتصال البشري مع ضمان استمرار العمل بسلاسل الإمدادات.

إيطاليا

يضم برنامج "إيطاليا تتعافى" العديد من الإجراءات لدعم قطاع الزراعة، المكمّلة للسياسات الوطنية التي تضمن الحصول على خدمات زراعية، بما في ذلك توريد البذور والأسمدة.

ويخصّص البرنامج مبلغ 100 مليون يورو لدعم الشركات الزراعية أو صيد الأسماك التي اضطرت إلى تعليق عملياتها، ومبلغًا آخر بقيمة 100 مليون يورو للتمويل. وهو يسمح للمزارعين الحصول على دفعاتٍ مسبقة من الإعانات التي يوفرها الاتحاد الأوروبي للمزارعين. كذلك، يعزز البرنامج ميزانية الاتحاد الأوروبي لتوزيع الأغذية على الفقراء بمبلغ 50 مليون يورو. ويضم البرنامج تحويلاً بقيمة 600 يورو للعمال الزراعيين ذوي العقود القصيرة الأجل.

الحفاظ على سلسلة القيمة الغذائية حيةً من خلال التركيز على الاختناقات اللوجستية

يمكن أن تُقسم سلسلة القيمة الغذائية بصورة عامة إلى مجموعتين: السلع الأساسية (القمح والذرة والذرة الصفراء وفول الصويا والبذور الزيتية) والسلع ذات القيمة العالية (الفاكهة والخضار ومصايد الأسماك). فإن إنتاج السلع الأساسية يتطلب رساميل كثيفة، ومشكلة النقص في العمل الناتج عن القيود المفروضة على الحركة بسبب فيروس كورونا تؤثر بشكل أقل على إنتاجها. غير أن الخدمات اللوجستية اللازمة لتوزيع هذه السلع تتأثر، خاصة وأنها تعيق نقل الأغذية عبر المدن، والمقاطعات، والأقاليم والبلدان.

أمّا السلع ذات القيمة العالية من جهة أخرى، فهي تتطلّب الكثير من العمل لإنتاجها. لذا، فهي تتأثر إلى حدّ كبير حين يمرض الموظفون أو حين لا يكون العمال المحليون أو المهاجرون قادرين على الانتقال بسبب الحجر المنزلي. كذلك، فإن الحواجز اللوجستية التي تعطل سلاسل الإمدادات الغذائية تؤثر على السلع العالية القيمة بشكل أكبر بعد بسبب سرعة تلفها. وتشمل سلسلة الإمداد العالية القيمة معامل تجهيز الأغذية التي تتطلب عملاً كثيفًا. ولا تمتثل حاليًا معظم خطوط الفرز والتوضيب لمتطلبات التباعد الاجتماعي.

وهناك مخزون كافٍ من السلع الأساسية (أُنظر الشكل 1). كما أن توقعات الحصاد لعام 2020 مواتية وتضمن توفر الأغذية، إنما تظهر اضطرابات لوجستية في سلاسل الإمداد. على سبيل المثال، يمثل روزاريو في الأرجنتين الوسطى المركز الأكبر في البلاد لتصدير الحبوب، والمنطقة الأكبر لإنتاج فول الصويا. كذلك، الأرجنتين هي البلد المصدّر الأكبر في العالم للأعلاف الحيوانية من مسحوق الصويا. وفي الفترة الأخيرة، قامت عشرات الحكومات البلدية المجاورة لمركز روزاريو بمنع شاحنات الحبوب من الدخول إلى بلداتها أو الخروج منها، في إطار إبطاء انتشار الفيروس. ويتحدّى العديد منها أوامر الحكومات الفيدرالية لفتح الطرقات، مشيرةً إلى الشواغل الصحية. لذا، لا يتم نقل فول الصويا إلى معامل السحق، الأمر

الذي يؤثر على صادرات البلاد من مسحوق الصويا للتربية الحيوانية. كذلك، في البرازيل، وهو بلد مصدّر رئيسي آخر للسلع الأساسية، تفيد التقارير عن عوائق لوجستية تعرّض سلاسل الإمدادات الغذائية إلى الخطر. وعلى الصعيد الدولي، في حال أغلق مرفأ رئيسي مثل مرفأ سانتوس في البرازيل أو روزاريو في الأرجنتين، قد يتسبّب ذلك بكارثة على صعيد التجارة العالمية.

بإيجاز، يتعين على البلدان المصدّرة للسلع الأساسية الرئيسية أن تبذل كل الجهود الممكنة لإيجاد الحلول من أجل التقليل إلى الحدّ الأدنى من الاضطرابات اللوجستية، بحيث يمكن للسلع الأساسية الرئيسية الانتقال عبر البلدان. وفي الواقع، تشكل أزمة كوفيد- 19 فرصةً لتحديد المعوقات ومعالجتها. وينبغي اختبار المكوّنات اللوجستية في سلسلة الإمداد على نحو ملائم، على أن تُمنح تراخيص خاصة لنقل السلع. ويجب النظر إلى موظفي المرافئ على أنهم موظفون رئيسيون، كما يجب توفير التدابير الملائمة في مجال الصحة والسلامة، بما في ذلك إجراء الفحوصات وتوفير معدات الحماية وممارسة التباعد الاجتماعي. من شأن هذه التدابير أن تؤمن الاستقرار في الأسواق الدولية. وتقع على مصارف التنمية المتعددة الأطراف والجهات المانحة الرئيسية مسؤولية دعم البلدان المصدرة للسلع الأساسية من أجل إنفاذ هذه التدابير.

الشكل 1- المخزونات العالمية من المواد الغذائية الأساسية

المصدر: نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية

إن سلاسل الإمداد الخاصة بالسلع العالية القيمة أكثر تعقيدًا، ويجب أن تتحرك البلدان بسرعة لإسناد الأولوية لهذا القطاع وضمان أن يتمكن العمال المهاجرون من الوصول إلى المزارع والمعامل. كذلك، ينبغي للبلدان أن تجد أفضل الطرق لإحقاق توازن بين الحاجة إلى مواصلة الإنتاج وضرورة حماية العمّال.

معالجة السياسات التجارية والضريبية للحفاظ على انفتاح التجارة العالمية

تكون البلدان التي تعتمد على الأغذية المستوردة معرّضة للضعف في حين تتباطأ حركة الشحنات وتتراجع قيمة عملاتها مقابل الدولار، بما يخفّض قدرتها الشرائية. ومن المرجح أن ترتفع أسعار المواد الغذائية في معظم البلدان. ويمكن أن تحصل صدمات مفاجئة وقصوى في أسعار الأغذية وسط حالات إقفال طويلة الأمد. وإثر الحجر الذي فرضته الحكومة، شهدت الصين ارتفاعًا شديدًا في أسعار الأغذية بسبب التهافت على شرائها. وفي إيطاليا، شهد الطلب على الطحين والأغذية المعلّبة ارتفاعًا كبيرًا، ممّا أفضى إلى صعوبات في شراء المنتجات الطازجة.

ويتيعن على البلدان أن تستعرض على الفور الخيارات المتاحة لجهة السياسات التجارية والضريبية وآثارها المحتملة لتهيئة بيئة مواتية للتجارة بالأغذية. وخلال أزمة الغذاء في الفترة 2007-2008، ساهم النقص في المعلومات المتعلقة بظروف السوق (الإنتاج والمخزون والاستهلاك والتجارة والأسعار) والتدخلات السياسية غير المنسّقة التي قامت بها البلدان في ظهور الاضطرابات وارتفاع أسعار الأغذية. واليوم، يتوفر لدى البلدان نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية الذي يعطي معلومات محدّثة عن مخزونات المحاصيل الأساسية الرئيسية وأسعارها. وبإمكان التعاون بين البلدان أن يساعد في الحؤول دون سياسات استغلال الجيران، كما حصل خلال الفترة 2007-2008. وقامت بلدان كبيرة بزيادة ضرائبها على الصادرات وفرضت قيودًا على الصادرات، الأمر الذي فاقم الوضع بالنسبة إلى الجميع، وليس فقط بالنسبة إلى الشركاء التجاريين على نطاق صغير. فالزيادات الحادة في الأسعار أثقلت كاهل الفقراء بشكل غير تناسبي في كل مكان، وأثرت بصورة سلبية على التنمية البشرية والإنتاجية الاقتصادية في الأجل الطويل.

ومن الأهمية بمكان الحفاظ على انفتاح التجارة العالمية بالأغذية لكي تواصل أسواق الأغذية عملها. ويتعين على الحكومات إلغاء القيود الحالية على الصادرات، بما في ذلك الحظر المفروض على الصادرات. وهناك دروس مستمدة من أزمة الغذاء للفترة 2007-2008 بشأن كيفية استجابة الحكومات. وإذا بدأ بلدٌ القيام بذلك، سوف تحذو البلدان الأخرى حذوه، وستكون هذه كارثة على الأسواق. كما ينبغي القضاء على التعريفات الجمركية على الواردات والحواجز التجارية غير الجمركية. فالتعريفات الجمركية المخفضة على الواردات تسهّل الواردات وبالتالي، تساعد في معالجة الشواغل المباشرة بشأن انخفاض الإمدادات الغذائية وارتفاع أسعار الأغذية. ويتعيّن أيضًا على البلدان خفض الضريبة على القيمة المضافة والضرائب الأخرى بصورة مؤقتة للمساعدة في استقرار أسواق الغذاء العالمية.

إدارة التداعيات على الاقتصاد الكلّي

شهدت أنشطة قطاع التصنيع والخدمات في الصين تراجعًا ملحوظًا جراء الجائحة. فقد خفّض التعطيل الإنتاج وأثار صدمات على صعيد الإمداد. والصين هي المنتج الأكبر في العالم للمكوّنات المصنّعة، فالمعامل المغلقة في الصين تعني صعوبةً في إيجاد المكوّنات لتصنيع كل شيء من الهواتف الخلوية إلى السيارات. وهناك صدمات على جانب الطلب أيضًا. وقد بيّنت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 كيف أن تراجع الدخل وعدم اليقين يمكن أن يؤديا إلى ركود.

وباتت اقتصادات عدة اليوم في حال ركود بسبب التدابير المتخذة لوقف انتشار فيروس كورونا. إنما ينبغي السيطرة على الجائحة قبل أن يتمكن الاقتصاد من التعافي. وفي الواقع، يجب أن تكون البلدان مستعدة لتكبد تكاليف اقتصادية أكبر من أجل التقليل إلى الحدّ الأدنى من آثار الجائحة وحماية أرواح المواطنين.

وفيما تكافح البلدان الأزمة الصحية والاقتصادية عن طريق الإنفاق الحكومي الشرس، يتعين عليها أن تُبقي التضخم عند مستويات متدنية، وبخاصة للحدّ من مخاطر تضخم أسعار المواد الغذائية. ويجب أن تقيّم الحكومات آثار رزم الإغاثة والتحفيز التي تعتمدها على ميزان المدفوعات وأن تضمن عدم حصول أي عجز فيها. كذلك، يجب أن تضمن مستويات ملائمة من احتياطات العملات الأجنبية. وفي حال ارتفعت أسعار الأغذية، ينبغي لها أن تقيّم تدابيرها المالية بكل عناية عند الاستجابة.

ومن المرجح أيضًا أن تولّد الجائحة عبئًا أكبر على البلدان الأكثر فقرًا والبلدان التي تعاني أصلاً من أزمة غذائية. وهي تحتاج إلى دعم مالي دولي بحيث يمكنها استيراد مزيد من الأغذية، من دون أن تُغرق نفسها أكثر في الديون.

لم يكن العالم مهيئًا البتة للجائحة. لكن من خلال الاستمرار بالعمل بسلاسل الإمدادات والسعي بنشاط إلى تحقيق التعاون الدولي للحفاظ على انفتاح التجارة، بإمكان البلدان أن تحول دون حصول نقص في الأغذية وأن توفر الحماية للفئات السكانية الأكثر ضعفًا.

ريدقتو ركش

أعدت المنظمة هذا الموجز بمساهمات من ماكسيمو توريرو كولين ، كبير الاقتصاديين والمدير العام المساعد لإدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

.

CA8388AR/1/05.20
© FAO, 2020

منظمة الأغذية والزراعة .2020 .كوفيد-19 والخطر على سلاسل الإمدادات الغذائية :كيف يمكن الاستجابة؟ روما
https://doi.org/10.4060/ca8388ar

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب الترخيص، نَسب المُصنَّف – غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية CC BY-NC- SA 3.0 IGO